الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

المستوى أولى ماستر نقدي وبنكي

محاضرات مقياس التمويل الدولي

مفهوم أنظمة الدفع الدولية

وسائل الدفع الدولية التقليدية

أستاذ المقياس: دريدي بشير

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

السنة الجامعية: 2021-2022

مع تحرير التجارة الدولية زادت المعاملات الدولية بشكل كبير، وأصبحت الأموال تنتقل من دولة إلى أخرى من أجل تسوية الالتزامات المترتبة عليها، ومن هنا بدأت تظهر أنظمة الدفع الدولية لتسهيل هذه العملية، وقامت البنوك والمؤسسات المالية بتوحيد أنماط التعامل وطرق النقل والتسوية وإنشاء شبكات دولية تربطها ببعضها البعض، وتضمن أداء المعاملات على أكمل وجه.

ويتطلب عمل أنظمة الدفع الدولية وجود وسائل للدفع تحظى بالقبول في تسوية المعاملات الدولية، وإلى وقت قريب كانت وسائل الدفع التقليدية هي السائدة في الساحة الدولية ومع التطور التكنولوجي بدأت تظهر وسائل جديدة وتتطور عبر الزمن عرفت بوسائل الدفع الحديثة التي تتمتع بالسرعة والموثوقية في الأداء

1- مفهوم أنظمة الدفع الدولية:

يتم انشاء نظم الدفع عادة من أجل تغطية احتياجات الأفراد والمؤسسات لتسهيل عمليات الدفع والتسوية التي تتطلب سرعة في الأداء من أجل انتقال الأموال المستحقة بين الأطراف المتدخلة، ولقد كانت نظم مقاصة الشيكات من أوائل هذه الأنظمة، حيث أن عملية استخلاص الشيكات بين البنوك استلزمت وضع غرف لتبادل الشيكات ومقاصتها، ومع التطور أدوات الدفع والأنظمة الالكترونية والبرمجيات المختلفة، عرفت نظم الدفع تطورات كبيرة حيث توسع نطاق عملها لتشمل إنشاء أنظمة للبطاقات البنكية ونظم التسوية والأوراق المالية بالإضافة إلى نظم الدفع المباشر .

ومع التطور الحاصل على المستوى الدولي من تحرير التجارة وزيادة المعاملات عبر الحدود جاءت الحاجة لتوحيد أنظمة الدفع على المستوى الدولي لأداء هته الالتزامات وضمان تسوية المعاملات بسرعة ودقة أكبر.

إن نمو المعاملات المالية وتزايدها بين البنوك على المستوى الدولي، أدى إلى حتمية توحيد أنظمة الاتصال واستعمال قاعدة بيانات منمطة ، وأصبحت هذه الأنظمة الموحدة والتي يتم بموجبها نقل مدفوعات السلع والخدمات بين البنوك على المستوى الدولي تعرف بأنظمة الدفع الدولية، كما أصبحت من العناصر الضرورية التي تدل على كفاءة تشغيل البيئة المالية العالمية، وعلى العموم يمكن القول أن نظام الدفع الدولي هو ذلك الإطار الذي يجمع بين عملية تنظيم المدفوعات الدولية وأعضاء نظم الدفع ويولد بينها مجموعة من العلاقات التي تنشأ بعفوية بين هذه الأطراف خلال عملية نقل الأموال واستيلامها بين البلدان المختلفة، والتي تتم بدورها من خلا استعمال عدة وسائل من بينها التلغراف والتيلكس والكمبيوتر والانترنت والاتصالات الإلكترونية وغيرها .

وتشتمل أنظمة الدفع الدولية على:

- المدفوعات الدولية: وهي تحويلات الأموال من دولة إلى أخرى بغرض تسوية المعاملات الدولية، باستخدام وسائل الدفع المختلفة.
- منظمات ومؤسسات الدفع المقيمة وغير المقيمة والتي تعمل في دولتين أو أكثر
- تأمين نقل الأموال من دولة إلى أخرى عبر عمليات المعالجة والتصفية.

2. وسائل الدفع الدولية:

تعددت وسائل الدفع الدولية وتطورت بشكل كبير عبر الزمن، وذلك بتعدد وكبر حجم المعاملات الدولية، فنجد منها ما هو تقليدي وما هو حديث تطور بتطور الابتكارات والتكنولوجيا، ويمكن تعريف وسائل الدفع الدولية على أنها كل وسيلة تمكن مستعملها من الوفاء بالتزاماته عبر الحدود سواءا عن طريق التحويل أو الدفع المباشر.

1.2. وسائل الدفع الدولية التقليدية:

تختلف وسائل الدفع التقليدية حسب درجة الأمان فمنها من هو أكثر أمنا بالنسبة للمصر ومنها ما هو أثر أمنا للمستورد، ولعل أهم وسيلة أكثرها أمنا للطرفين هي الاعتماد المستندي.

1.1.2. الدفع المقدم:

ويسمى أيضا بالدفع المسبق، وهنا يتم الدفع بالكامل قبل شحن البضاعة، حيث يكون المصدر في وضع يسمح له بالحصول على ثمن الدفعة كاملة قبل تسليم البضاعة للمستورد، ويعتبر الدفع المسبق أحد أكثر الأساليب الآمنة للمصدرين، وأقلها للمستوردين، ويمكن تلخيص الأسباب المتعلقة باستخدام الدفع المسبق فيما يلي:

- لا يريد المصدر تحمل مخاطر عدم الدفع المتعلقة بالمستورد.
- أن يكون المصدر غير قادر على تمويل ثمن البضاعة.
- قد يكون المصدر في وضع احتكاري.
- قد يكون المصدر أعطى للمستورد ضمانات مصرفية مثل أوراق مالية.
- قد يكون المستورد على ثقة تامة في المصدر، أو أنه بحاجة ماسة للبضاعة.
- قد يكون المستورد من الداخلين الجدد للسوق ويرغب في بناء علاقات تجارية طويلة مع المصدر، أو أن هناك علاقة قوية وثابتة بينها.
- قد يكون سعر العقد مبلغا صغيرا.

2.1.2. الدفع عن طريق الشيك:

يعتبر الدفع عن طريق الشيك أكثر أمانا من الدفع نقدا ولكنه يتميز بالبطء، حيث يوجد في التجارة الدولية نوعين من الشيكات، النوع الأول يمثل شيك الشركة مسحوب على الحساب في أحد البنوك، ويجب أن يصادق عليه البنك لضمان دفعه، والنوع الثاني

يمثل شيك البنك مسحوب على أحد البنوك على بنك آخر، والمستفيد من الشيك هو الذي يضمن التسديد.

3.1.2. الحساب المفتوح:

يعتبر الحساب المفتوح من طرق الدفع المناسبة إذا كان العميل لديه جدارة ائتمانية وسمعة جيدة ونزاهة وهو عكس الدفع المسبق، وهنا يتم شحن البضاعة إلى المستورد، وذلك مقابل قيامه بإضافة مديونية عليه في حساب المصدر، ويستطيع المصدر أن يقدم تلك المديونية إلى البنوك ويحصل على تسهيلات، فبموجب هذه الطريقة يتم نقل ملكية البضاعة من البائع إلى المشتري قبل عملية الدفع، مما قد يؤدي إلى تشكل بعض المخاطر للمصدر فبغياب المستندات والقنوات المصرفية قد تجعل اللجوء إلى القانون للمطالبة بالدفع أمرا صعبا

4.1.2. التحصيلات المستندية:

هي تقنية يقوم بموجبها الساحب أو المصدر بإصدار كمبيالة وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله (البنك المراسل)، حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد (المسحوب علية) أو إلى البنك الذي يمثله (البنك المكلف) مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة والاستفادة من مهلة تسديد، ومن هذا التعريف هناك عدة نقاط أساسية يجب توضيحها :

- **المستندات:** وتعني مستندات مالية أو تجارية، **فالمستندات المالية** تعني الكمبيالة أو سند لأمر، شيكات، أو أي أداة أخرى مماثلة تستعمل للحصول على تسديد مالي أو دفع نقدي. أما **المستندات التجارية** تعني الفواتير ومستندات النقل، مستندات الملكية، أو أي مستندات أخرى مماثلة.

- **التحصيل:** ويكون التحصيل إما تحصيلا بسيطا يقتصر على المستندات المالية فقط، أو تحصيلا مستنديا يشمل المستندات المالية والتجارية.

5.1.2. خطابات الضمان:

يعبر خطاب الضمان عن قيام البنك بضمان الغير بطريقة التوقيع دون أن يضطر البنك لأن يخرج من ذمته أية مبالغ، ذلك أن توقيع البنك على خطاب الضمان يعتبر ضمانا مباشرا وقويا للمستفيد بأن العميل سيقوم بالوفاء بالتزاماته اتجاهه، فإن لم يقم هذا الأخير أي العميل بالوفاء بالتزاماته يضطر البنك للواء بها إذا طلب منه المستفيد ذلك خلال الفترة المحددة في الضمان، ويمكن تعريفه على أنه تعهد مكتوب يصدر من البنك بناءا على تعليمات صادرة له من عميله لصالح المستفيد، يلتزم بموجبه البنك بأن يؤدي مبلغا معينا عند الاستحقاق للمستفيد، إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب.

6.1.2.الاعتماد المستندي:

سنتناول الاعتماد المستندي بنوع من التفصيل نظرا لأهميته الكبيرة كوسيلة للدفع والوفاء بالالتزامات المترتبة عن اقيام بمعاملات معينو على المستوى الدولي.

أ.تعريف الاعتماد المستندي:

هو عبارة عن اتفاق متعدد الأطراف مع البنك، يكون حسب طلب وإرشادات المستورد (المشتري) بحيث يتعهد البنك بسداد مبلغ الفاتورة للمصدر (البائع) مقابل تقديم مجموعة من المستندات تصدر في وقت معين .

ويعتبر الاعتماد المستندي من أكثر الأدوات أمانا المتاحة للتجار العالميين، حيث أنه عبارة عن التزام للبنك نيابة عن المشتري بالدفع للمصدر شريطة استيفاء الشروط والأحكام التي يتم التحقق منها عبر عرض كل المستندات المطلوبة، وهو عقد منفصل

عن عقد البيع فالبنك هنا يتعامل بالمستندات فقط وليس البضائع.

ويشترط في عملية الاعتماد المستندي توفر عدة أطراف

- **العميل الآمر**: وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يطلب من البنك فتح الاعتماد المستندي وهو عادة يعرف بالمشتري أو المستورد.
- **البنك المحرر للاعتماد:** عند تقدم العميل الآمر لطلب الاعتماد من البنك يقوم البنك بدراسة الطلب وإعطاء الموافقة من عدمها، فإذا وافق على فتح الاعتماد يقوم بالإجراءات اللازمة والخاصة بفتح الاعتماد ويوجهه إلى المستفيد بشكل مباشر أو إلى أحد مراسليه في البلد المصدر حتى يتمكن هذا المراسل من إضافة تعزيزه عليه في حالة الاعتماد المعزز.
- **المصرف مراسل:** عند تلقي المصرف المبلغ للاعتماد من قبل المصرف فاتح الاعتماد يقوم بعدها بإبلاغ المستفيد بالاعتماد.
- **المستفيد أو المصدر**: وينبغي أن يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد ضمن المدة المقررة للاعتماد، أما إذا تم تبليغه بالاعتماد من قبل البنك المراسل في بلده، وكان هذا البنك معززا للاعتماد، فإن كتاب التبليغ هذا يعتبر عقدا جديدا بين المصرف المراسل المعزز وبين المستفيد وبموجب هذا العقد يتسلم المستفيد ثمن البضاعة المصدرة إذا قام بتقديم هذه المستندات طبقا لشروط الاعتماد.

ب. أنواع الاعتماد المستندي:

توجد العديد من الاعتمادات المستندية تصنف حسب عدة تصنيفات نذكر أهمها:

ب.1. التصنيف من حيث قوة تعهد البنك المصدر:

نجد هناك نوعين **الاعتماد المستندي القابل وغير القابل للنقض،** فالاعتماد القابل للنقض يمكن إلغاءه أو تعديله في أي وقت دون الحاجة لإشعار المستفيد بشكل مسبق، أما الاعتماد غير القابل للنقض لا يمكن إلغاءه أو تعديله بدون إذن المستفيد، كما أن الاعتماد غير قابل للنقض يلزم البنك المصدر للاعتماد بالدفع للمصدر في حالة تقديمه للمستندات المطابقة لشروط الاعتماد.

ب.2. تصنيف الاعتماد المستندي من الناحية الشكلية:

وينقسم حسب هذا التصنيف إلى **الأعتماد المتجدد و اعتماد التحويل والاعتماد الاحتياطي** فالاعتماد المتجدد أو اعتماد الدوران كما يسميه البعض يكون في حالة قيام المشتري بعمليات تجارية متعددة مع شخص معين، فبلا من فتح اعتماد خاص بكل عملية على حدة، يقود البنك بفتح اعتماد واحد يتجدد كلما تجددت العمليات، فيجوز للمستفيد منه أن يستخدمه كلما قدم مستندات جديدة خاصة بعمليات دورية داخل المدة المتفق عليها، وقد تكون هذه الاعتمادات مجمعة أو غير مجمعة (تقسم مددا مستقلة لا يتداخل مبلغ أي منهما في الآخر مثل اعتمادات شركات الطيران فيما يخص دفع رسوم المطارات التي تحط عليها) .

أما الاعتماد القابل للتحويل فهو الاعتماد الذي يمكن تحويله من مستفيد إلى مستفيد آخر، ويخضع هذا الأمر لإرادة المتعاقدين

وفيما يخص الاعتماد الاحتياطي فغالبا ما يستخدم كبديل لضمان التنفيذ حيث يستخدم كضمان للبائع ليضمن له الوفاء، إذ أن الوفاء يتم عن طريق الضامن نظير قيام البائع بتنفيذ التزامة في هذا الاعتماد.

ب.3. التصنيف من حيث تعهد البنك المراسل:

نجد حسب هذا التصنيف نوعان **الاعتماد المعزز وغير المعزز**، ويظهر هذا الاعتماد في حالة اعتماد البنك فاتح الاعتماد على البنك المراسل في عملية التبليغ، فيقوم هذا الأخير بإضافة تعهده بدفع قيمة الاعتماد في حالة تطابق المستندات للشروط، وبالتالي فهذا النوع من الاعتماد يتميز بوجود تعهدين من البنك فاتح الاعتماد والبنك المراسل ولهذا سمي بالاعتماد المعزز، وهو يوفر أكثر راحة واطمئنان للمصدر، أما الاعتماد غير المعزز يقع التزام السداد فيه على عاتق البنك فاتح الاعتماد فقط، ويقتصر دور البنك المراسل على عمليات الوساطة والتبليغ مقابل عمولة.

ب.4. تصنيف الاعتماد المستندي من حيث حركة التبادل التجاري:

وينقسم إلى إعتماد التصدير وإعتماد الاستيراد، ويصدر اعتماد الاستيراد عندما يريد مستورد محلي أن يستورد سلعا من الخارج ويتم تمويل العملية عن طريق الاعتماد المفتوح للاستيراد، أما انظمام بنك في بلد المستفيد لتأييد هذا الاعتماد فإنه يعتبر اعتماد تصدير بالنسبة لبلدة، ويمكن أن يكون اعتماد التصدير والاستيراد منفصلين، أي وجود أحدهما دون وجود الآخر.

ب.5. التصنيف من حيث طريقة الدفع:

ويصنف إلى **الاعتماد القابل للتجزئة وغير القابل للتجزئة** أما الاعتماد القابل للتجزئة فهو ذلك الاعتماد الذي يمكن بموجبه شحن بضاعة على دفعات وقبض ثمن كل دفعة عندما يتم شحنها، أما الاعتماد غير قابل للتجزئة فيلتزم المصدر بإرسال البضاعة دفعة واحدة كما يتم الدفع له مرة واحدة مقابل تسليم المستندات.

والشكل التالي يبين الأنواع المختلفة للاعتمادات المستندية:

الشكل رقم (2-01): أنواع الاعتمادات المستندية

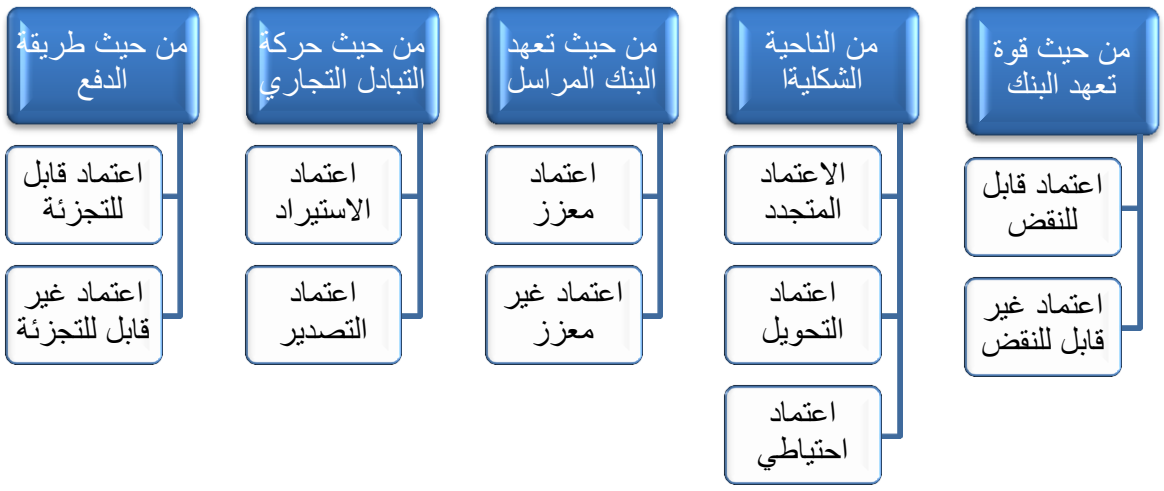

ج. مراحل تكوين الاعتماد المستندي:

تمر دورة تكوين الاعتماد المستندي بعدة مراحل :

- ابرام عقد البيع الدولي: حيث يقوم البائع والمشتري بغبرام عقد البيع الذي قد ينصب على بضاعة أو خدمة أو تنفيذ مشاريع الانشاءات الضخمة،
- فتح الاعتماد: تعتبر هذه المرحلة هي بداية تدخل بنك المشتري الفعلي في العملية، حيث يطلب منه عميله فتح اعتماد لفائدة البائع وإخطاره به، ولكن حق البائع في قبض المبلغ من البنك لا يكتمل إلا عند تقديمه للمستندات للبنك وقيام هذا الأخير بمطابقتها لشروط خطاب الاعتماد المرسل إليه.
- تنفيذ الاعتماد المستندي: يقوم البنك في هذه المرحلة بإرسال خطاب الاعتماد إلى البائع إما بشكل مباشر أو عن طريق بنك وسيط موجود في بلد البائع، ويتضمن الخطاب الشروط التي تحدد حقوق والتزامات فاتح الاعتماد والبائع والمستفيد منه،

لذا فتنفيذ الاعتماد هو تتويج للمراحل السابقة، حيث يقدم البائع الوثائق المتضمنة بالخطاب الموجه إليه من البنك، وبالمقابل يقوم هذا الأخير بالإفراج عن مبلغ الاعتماد بعدما يكون قد قام بفحص المستندات ومطابقتها، ويقوم البنك بإحالة المستندات المسلمة إليه للمشتري الآمر الذي بواسطتها يمكنه تسلم البضاعة من الناقل.

د. مزايا الاعتماد المستندي:

يتمتع الاعتماد المستندي بالعديد من المزايا نذكر منها :

- تعهد من البنك اتجاه المستفيد وذلك قبل البدء في تنفيذ الأخير لالتزاماته، بأن يدفع له البنك ثمن البضاعة أو يقبل ما يسحبه عليه من كمبيالات تحت الاعتماد وعندما تقدم إلى البنك المستندات الممثلة للبضاعة والمطابقة لشروط الاعتماد وذلك في خطاب الاعتماد الذي يعد فيه بالدفع والقبول.
- وسيلة مؤكدة ومضمونة للبائع للحصول على ثمن البضاعة من البنك مقابل تقديم مستندات مطابقة للشروط.
- قدرة المشتري على الحصول على الائتمان بموجبه كاستخدامه للتسهيلات المصرفية وإعادة التحويل.
- ضمان عدم تجميد جزء من رأس مال المشتري خاصة إذا اضطر للدفع مسبقا، وضمان تسلمه المستندات التي تمكنه من الحصول على البضاعة لأن البنك لا يدفع الثمن عند استلام المستندات.
- وسيلة مضمونة بحيث تعطي الطمأنينة للأطراف الثلاثة المستفيد والبنك والمشتري
- علاقة شخصية تربط البنك بالمستفيد حيث يكون مدينا شخصيا ومباشرا للبائع.